التداعيات الجيوسياسية لتقلبات أسعار النفط
"رؤية استشرافية"

المدرس الدكتور
سليم الزعنون

مقدمة.

هبطت أسعار النفط خلال الفترة الماضية إلى أدنى مستوياتها، حيث فقدت أسعار النفط الخام العالمية ثلثي قيمتها، مع انخفاض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من (١١٥ $) إلى أقل من (٣٠ $) بنسبة انخفاض (٧٠ %)، ويعتبر ذلك أكبر انخفاض للأسعار منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ (Umbach, 2016, p.1-3).

وتعتبر عملية تفسير انخفاض الأسعار بالاستناد على عامل واحد سواء العامل الاقتصادي أو السياسي منفرداً عملية مضللة بحد ذاتها، فالعوامل السياسية والاقتصادية كلاهما معاً يلعبان دوراً أساسياً في تفسير تقلبات الأسعار، وتؤشر خبرة التاريخ خلال القرن الماضي إلى استخدم النفط كسلاح فعال في محاربة المنافسين الجيوسياسيين، وتحقيق أهداف سياسية.

إن انخفاض أسعار النفط لا يمكن إلاَّ أن يكون له تأثيرات سياسية على الدول العربية المنتجة، التي تعتمد على إيرادات النفط بشكل كبير لتشغيل حكوماتها وإدارة اقتصادها، وتؤشر الخبرة التاريخية إلى أن انخفاض اسعار النفط أدى إلى اضطرابات سياسية في العديد من الدول، غير أن الدول العربية المنتجة تمكنت من الحفاظ على الاستقرار وتجاوز أزمات انخفاض الأسعار خلال القرن الماضي، بيدَّ أن الأزمة الحالية تأتي في إطار وجود مدخلات جديدة، لم تكن موجودة خلال الأزمات السابقة، كتغير العقد الاجتماعي، وتراجع اهمية ودور المنطقة في منظور القوة العظمى "الولايات

المتحدة"، وينعكس تراجع الإيرادات على السياسات النشطة أو "القوة الناعمة" للدول العربية المنتجة، التي استخدمت الاقتصاد بشكل مساعدات ومنح لتعزيز مكانتها وحضورها الإقليمي والدولي.

في ذات السياق فإن انخفاض أسعار النفط لا بد وأن يكون له تداعيات سياسية على العلاقة بين القوى الإقليمية الفاعلة، السعودية وإيران وروسيا، وتؤشر التجربة التاريخية إلى اتجاهين: الأول يرى أن الأزمات النفطية أدت في بعض الحالات إلى حروب إقليمية كحالة حرب العراق على الكويت، والثاني يرى بأن انخفاض الأسعار وما يترتب عليها من ضرر يؤدي إلى جلوس المتنافسين الإقليمين لتسوية الأزمة الأقتصادية، بما يدفع إلى فحص أي من الاتجاهين أكثر ترجيحاً في الأزمة الراهنة، كما أن الأزمة الحالية تشهد متغير جديد لم يكن متوفراً في الأزمة السابقة، يتمثل في تراجع النظام الإقليمي العربي، في المقابل صعود قوى إقليمية جديدة تحاول أن تسعى لإعادة رسم توازن القوى في الإقليم.

وقد شكلت الطاقة أحد العوامل الهامة في تحديد بنية النظام الدولي، فقدرة أي قوة دولية على التحكم في مصادر الطاقة يسهم في تحديد خريطة القوى العالمية، وقد شكل الوصول إلى موارد الطاقة دوراً رئيسياً في تحديد المنتصرين في حروب القرن العشرين، وخلق تحالفات عالمية جديدة، وكانت تقلبات الأسعار بمثابة حافز أو رادع لسياسات القوى العظمي، وأصبحت قضية ضمان أمن الطاقة والسيطرة على امدادات "النفط والغاز" منذ بداية تسعينات القرن الماضي مكون أساسي في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، بهدف استدامة الهيمنة على النظام الدولي ومنع أي منافس جديد أو محتمل من منافستها على قمة النظام الدولي.

المشكلة البحثية.

على ضوء ما سبق فإن المشكلة البحثية التي تعالجها الدراسة؛ تكمن في استشراف التداعيات الجيوسياسية المحتملة لانهيار أسعار النفط، على مستوى الدول العربية المنتجة، والعلاقات الإقليمية، وبنية النظام الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد

الفاعلين، وعمليات السياسة، وبما يلائم طبيعة نطاق القضايا الذي تعالجه هذه السياسة (تعزيز النفوذ)، والفاعل السياسي المستهدف بها (المنافسين الجيوسياسين، والقوى الصاعدة).

فرضية الدراسة.

تسعى هذه الدراسة لاختبار مقولة أساسية مفادها "إن تقلبات أسعار النفط تترك تداعيات جيوسياسية متعددة المستويات، على الدول العربية المنتجة، وعلى العلاقات بين القوى الإقليمية، وبنية النظام الدولي، بما يفرض تعدد مستويات التحليل، واستشراف التداعيات على المستويات المختلفة"، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السياسة الخارجية للدول هي مزيج من السلوك الهادف والعوامل النفسية المعرفية والظواهر البنيوية المختلفة، وترتبط برؤية صانع القرار لتعزيز النفوذ مدفوعاً ببروز عدد من متغيرات البيئة الواقعية.

تساؤلات الدراسة.

ولاختبار هذه المقولة تسعى الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات، على النحو التالي:

١. كيف يمكن تفسر الانهيار في أسعار النفط؟ وهل يعتبر الاقتصاد أو السياسة أو مزيج بينهما مفسراً للظاهرة؟
٢. ما هي التداعيات السياسية المحتملة على الدول العربية المنتجة للنقط ؟
٣. هل تؤثر الأزمة على بنية العلاقات الإقليمية؟ وهل تؤدي إلى صدام أم توافق القوى الإقليمية؟ وما أثرها على النظام الإقليمي العربي؟
٤. كيف يمكن أن تؤثر الأزمة على بنية النظام الدولي؟ وهل النظام الدولي على مشارف مرحلة جديدة؟

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى محاولة استشراف التداعيات الجيوسياسية المحتملة لتقلبات أسعار النفط على ثلاث مستويات، الدول المنتجة، والعلاقات الإقليمية، وبنية النظام الدولي، وذلك من خلال:

- التعرف على العوامل المفسرة لانهيار أسعار النفط.
- استشراف التداعيات السياسية المحتملة على الدول العربية المنتجة للنفط.
- استشراف التداعيات السياسية المحتملة على علاقة القوى الإقليمية.
- استشراف التداعيات المحتملة على بنية النظام الدولي.

الدراسات السابقة.

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت تداعيات انهيار أسعار النفط، بعضها ركز على التداعيات الاقتصادية، والبعض الآخر ركز على التداعيات الجيوسياسية.

- ركزت دراسة (**Johnson, 2014**) على البعد الاقتصادي، ورأت أن انهيار أسعار النفط من شأنه أن يجعل دول الخليج عاجزة عن مواصلة الدعم المالي لحلفائها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة المغرب ومصر والأردن، ومنذ عقود تقدم دول الخليج خاصة السعودية والإمارات والكويت وغيرها، الدعم الاقتصادي والاستثمارات الكبيرة لبلدان عربية تربطها بها علاقات ثنائية إستراتيجية، من أجل استمالتها سياسياً، وتشكيل نوع من التحالفات التي تضمن الاستقرار في الخليج، وللحفاظ على اقتصاديات هذه الدول، ودرء حكومات غير صديقة بإيديولوجيات إسلامية متشددة، وخلصت إلى أن تواصل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية من المتوقع أن يؤدي إلى عجز في ميزانية دول مثل السعودية، بما يؤدي بدول الخليج إلى تقليص فوائضها المالية المتوقعة البالغة ١٧٥ مليار دولار، ويُقوض المساعدات المالية التي تمنحها لحلفائها.

- وأشارت دراسة

(Glaser &ic, 2017https://www.foreignaffairs.com/authors/charles-l-glaserKelan) إلى أن منطقة الخليج شكّلت منذ ثمانينات القرن الماضي محور رئيسي في استراتيجية الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على حرية تدفق النفط، وفي هذا السياق تم اسقاط العراق لمنعه من السيطرة على إمدادات النفط، ويشهد الوقت الراهن نقاش في أروقة السياسة الأمريكية وحتى على المستوى الشعبي، حول مدى الجدوى من الحفاظ على المصالح الاقتصادية في الخليج، في ظل انخفاض التهديدات المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي، وامتلاك الولايات المتحدة مواردا كافية تجعلها بمنأى عن أي اضطراب لإمدادات النفط، فضلاً عن توفرها على خيارات تسمح لها بتقليل أثار هذا الانقطاع، وتخلص الدراسة إلى أن تكاليف التصدي لانقطاع تدفق نفط الخليج تتجاوز الفوائد المتوقعة من هذه السياسة، وتفرض على الولايات المتحدة النظر في خيار إنهاء التزامها العسكري؛ لحماية نفط الخليج، من خلال زيادة الاستثمار في تدابير كفيلة بحماية الاقتصاد الأمريكي من تذبذبات كبرى مُحتملة.

وترى الدراسة أن الضرورة في الوقت الراهن تستدعي، حفاظ الولايات المتحدة على التزامها العسكري تجاه الخليج، مع اتخاذ في الوقت نفسه الخطوات اللازمة استعداداً لإنهاء هذا الالتزام، والعمل على مدى العقدين المُقبلين على الاستثمار في تحصين نفسها ضد أي اضطرابات كبرى في العرض والطلب، وبعد تعزيز مثل هذا الوضع، ينبغي لها أن تستعد لضبط التزامها في الخليج وفقا لتهديدات المنطقة، لا سيما ذات الصلة بإيران، فإما أن تقرر إنهاء التزامها العسكري، على الرغم من احتمال انقطاع إمدادات النفط معتمدةً في ذلك على وضعها المريح، مع توجيه المُدخرات نحو أولويات أخرى، أو تقرر أن أفضل خيار لها هو الحفاظ على التزامها العسكري في الخليج، مستفيدة من حصانتها المرتفعة في وجه اضطرابات كبيرة محتملة، مع مواصلة إنفاقها مبالغ كبيرة لحماية تدفق النفط الخليجي.

- وأظهرت دراسة (Johnson, 2016) أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تدمير ميزانيات الدول النفطية من روسيا إلى العراق، التي يعتمد اقتصادها

بشكل أساسي على الثروة النفطية، وأن هذه الموجة من الانخفاض مشرفة على الانتهاء، بسبب زيادة الطلب وانخفاض العرض، لا سيما بسبب الانقطاعات المفاجئة في إنتاج النفط، والاضطرابات السياسية في أماكن مختلفة مثل كندا ونيجيريا وليبيا، وتوقعت الدراسة انخفاض معدلات الانتاج في نهاية عام ٢٠١٦، وعلى أثر ذلك سوف ترتفع أسعار النفط، وتعتبر مجموعة من الاضطرابات أثرت على معدلات إنتاج بعض الدول للنفط في السوق العالمي، ولعل أبرز تلك الدول نيجيريا وفنزويلا وليبيا وكندا.

- وقدمت دراسة (الخاطر، ٢٠١٥) تفسير اقتصادي للأزمة، وأعادة أسباب انهيار أسعار النفط إلى عوامل العرض والطلب، المتمثلة في انتاج النفط الصخري، والاضرابات في الشرق الأوسط، والتغيير في استراتيجية أوبك باتجاه الحفاظ على الحصص الانتاجية بدلاً من خفض الأسعار، ومستقبل الأسعار في ظل التطورات الجارية، وركود مستويات النمو العالمي.

وناقشت أثر ذلك على الاقتصاد العالمي، متمثل في الانعكاسات الايجابية على الدول المستوردة من حيث انخفاض التكلفة، وتأثير سلبي على الدول المنتجة بشكل عام، ولكن بنسب متفاوتة حسب مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي، وخاصة أنه في حال استمرار وجود فائض في العرض فإن الأسعار لن ترتفع مجدداً، وأشارت إلى أن دول الخليج تتأثر بانهيار الأسعار من خلال ثلاث قنوات هي: الدخل والإنفاق، وتفاوت الدورات الاقتصادية مقارنة بالولايات المتحدة، وسعر الصرف، ولكن دول مجلس التعاون الخليجي استفادة من تجارب الانخفاضات السابقة من خلال بناء صناديق التحوط، أما من حيث التنويع الاقتصادي فقد أخفقت في الوصول إلى الحد الأدنى المطلوب منه وتقليص الاعتماد على النفط ومدخلاته، وأن شروط التنويع الاقتصادي تتطلب اصلاح الاطار العام لادارة الاقتصاد الكلي، وتنويع القاعدة الانتاجية، واصلاح تشوهات السوق والقطاع الخاص، وتنمية تراكم رأس المال البشري.

- وركزت دراسة (Gause, 2015) على تحليل التداعيات الجيوسياسية لانهيار أسعار النفط، وهل سيؤدي ذلك إلى اضطراب سياسي في دول الخليج، وما تأثيره على العلاقة بين القوى الإقليمية، وتصل الدراسة إلى أن انهيار الأسعار سيكون له تأثير على سياسات دول الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن انخفاض الأسعار أدى خلال فترات زمنية مختلفة إلى اضراب سياسي وسقوط بعض الانظمة، إلا أنه من غير المتوقع أن يؤدي لاضراب سياسي في دول الخليج، كما أنه وفقاً للتجربة التاريخية والتي ظهر فيها صراع اقليمي من أجل النفط، إلا أن الأزمة الحالية لن تؤدي إلى حرب إقليمية بين السعودية وإيران، وستعمل الدول على التوافق من أجل تخفيض الانتاج، بما يفتح الباب لتسوية أزمات إقليمية أخرى .
- واعتبرت دراسة (Friedman, 2014) أن انهيار أسعار النفط يبدو للوهلة الأولى أمور اقتصادية بحتة، لكن عند تدقيق النظر فإنها حرب بمعاني أخرى، فانخفاض أسعار النفط عالمياً يعتبر أحد أدوات الضغط التي تستخدمها الولايات المتحدة من أجل الضغط على الدول المعادية لمصالحها، وفي مقدمتها روسا وإيران، وما يحدث من انخفاض يعتبر عملية ممنهجة تديرها السعودية والولايات المتحدة على اعتبار أن ميزانية موسكو أو طهران لن تستطيع تحمل أعباء مصاريفهما، ولن يكون اقتصاد الدولتين قادراً على الحياة، وأن هذا التحالف النفطي بين الجانبين قد يجعل مصير بوتن وآية الله خامنئي مشابه لمصير آخر قادة الاتحاد السوفيتي السابق، حين استطاع ذلك التحالف النفطي السعودي الأمريكي خنقهم ماليًّا إلى درجة الإفلاس، وذلك عن طريق خفض أسعار النفط الممنهج، إلى درجة أنه لن تستطيع ميزانية موسكو أو طهران تحمل أعباء المصاريف، ويخلص إلى أن النتيجة المؤكدة لانخفاض أسعار النفط عالمياً، مزيد من الصعوبات التي تواجهها إيران وروسيا، ومزيد من المشاكل الاقتصادية والأعباء الإضافية، في الوقت الذي تدخل فيه المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في مواجهة معهما في سوريا، ويختتم التقرير بأنه

مع انخفاض أسعار النفط لن تسقط طهران أو موسكو غداً، لكن التأثير الفعلي قد بدأ، وسيكون أشد وطأة حين تصل أسعار البترول إلى حاجز السبعين دولاراً للبرميل، مما سيؤثر كثيراً على الاقتصادين الروسي والإيراني، وهنا ستتمكن السعودية والولايات المتحدة من خدمة أهدافهما الاستراتيجة.

- وتناولت دراسة (لبكي، ٢٠١٥) التداعيات السياسية والاقتصادية للأزمة، ورأت أن اكتشاف واستخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة يُشكل العامل الرئيسي لانهيار أسعار النفط، مع عدم اغفال العوامل الأخرى، كالأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على خفض معدلات النمو في معظم دول العالم، واللجوء إلى وسائل أخرى بديلة لانتاج الطاقة، والسعي للحفاظ على البيئة، بما أدى لانخفاض الطلب على المشتقات النفطية، في المقابل زيادة العرض نتيجة دخول دول جديدة السوق النفطيّة، واكتشافات نفطية جديدة باحتياطات ضخمة، وسيطرة تنظيم "داعش" على آبار النفط وبيعه بأسعار منخفضة.

ويترك انخفاض أسعار النفط تأثيرات سلبية على العراق وروسيا وفنزويلا، وتأثيرات ايجابية على الاتحاد لأوروبي والصين، وتسطيع السعودية والجزائر والدول الخليج تتحمّل العجز الناجم عن انهيار الأسعار بسبب توافر إحتياطات هائلة من النقد، وتهدف السعودية من سياسة الإغراق النفطي إلى الضغط على منافسيها الجيوسياسين "روسيا وإيران" وضرب انتاج النفط الصخري من أجل جعل كلفة انتاجه غير مربحة، غير أن إيران لديها القدرة على مواجهة أزماتها الاقتصادية، والولايات المتحدة لن تسمح بالقضاء على قطاع النفط الصخري.

بيدَّ أن الدراسات التي ركزت على التداعيات الجيوسياسية، لم تتعرض إلى المدخلات الجديدة في الأزمة وتأثيراتها على الدول العربية المنتجة، كانهيار نظرية العقد الاجتماعي وتأثيراتها المحتملة على استقرار الدول، وتراجع الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وآثاره على استراتيجية الولايات المتحدة، اضافة إلى تراجع القوى الناعمة لدول الخليج، وعلى الرغم من أن الدراسات ناقشت تأثير الأزمة على العلاقة بين القوى الإقليمية، إلا

أنها لم تناقش أثر الأزمة على النظام الإقليمي العربي، وصعود قوى إقليمية جديدة في ظل تراجع النظام الإقليمي العربي، كما أن الدراسات أغفلت أثر الأزمة على بنية النظام الدولي الراهن، نظراً لذلك تعمل هذه الدراسة على تقديم رؤية إستشرافية للتداعيات الجيوسياسية المحتملة على المستويات الثلاثة، الدول العربية المنتجة للنفط، والنظام الإقليمي، وبنية النظام الدولي، من خلال توظيف المدخلات الجديدة في عملية التحليل، وبالاستفادة من مختلف الدراسات السابقة ومحاولة استكمال ما تجاوزته.

مصطلحات الدراسة.

١. الأحادية القطبية "Unipolar".

يعتبر النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة مدفوعة بتفوقها العسكري والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي، وظهرت باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة على السياسة العالمية في ظل غياب منافسين حقيقين، وقد أتاح ذلك مجالاً أكبر لها للمناورة والمشاركة في قضايا دولية لا تتطابق بالضرورة مع مصالحها الوطنية (Lundestad & Jakobsen, 2013).

٢. أحادية التعددية القطبية "US Led Quasi – Multipolar".

تميز النظام الدولي في العِقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأنه ليس أحادي القطبية بمعنى هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي، كما لا يمكن اعتباره متعدد الأقطاب، ولكنه نظام أحادية التعددية القطبية الذي يتضمن قوة عظمى وحيدة وعدداً من القوى الكبرى "Major" المختلفة وهذا الوضع يمكن وصفه بنظام شبه تعددي بقيادة أمريكية "US Led Quasi – Multipolar" (Huntington,1999, p.36).

٣. نظام دولي بلا أقطاب "Non-Polarity".

تتجه العلاقات الدولية في العِقد الثاني من القرن الواحد والعشرين نحو نظام دولي بلا أقطاب، فالقوة موزعة بين مجموعة كبيرة من الفاعلين إلى جانب الدول القومية، كالمنظمات الإقليمية والعالمية وشركات غير حكومية وميليشيات، اضافة إلى

العولمة، جميع هذه العوامل تتحدى سلطة الدولة وتفقدها ميزة احتكارها للقوة، وتعـــزز من وجود نظام دولي بلا أقطاب، وتؤشر معالم ومتغيرات المرحلة الراهنـــة إلى تحـــول في أدوار اللاعبين في العلاقات الدولية، وستكون الأقطاب الفاعلة أحلافا مؤقتة وليســـت دولا قطرية، لأن التعقيدات الكبيرة في المجتمع الدولي جعلت من المستحيل قيادة العـــالم من طرف دولة قطرية واحدة، فلا توجد قوة دولية قادة على فرض الهيمنة على مجريات السياسة الدولية في النظام الدولي (Haass, 2008, p.44-56).

٤. النظام الإقليمي العربي.

ويضم الدول العربية من موريتانيا إلى الخليج العربي، ويربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي، والتماثل في عديد من العناصـــر اللغويـــة، والثقافيـــة، والتاريخيـــة، والاجتماعية، وفقاً لذلك تنطبق على النظام الإقليمي العربي العناصر الثلاثة الرئيسية في تعريف النظام الإقليمي وهي: الأول مجموعة العلاقات المنسجمة و المتكاملة بين عـــدد من الدول المتجاورة في إقليم جغرافي محدد، فالدول العربية تُمثل إقليماً مـــن الناحيـــة الجغرافية، والثاني من ناحية التماثل تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصـــر التشـــابه التاريخية والاقتصادية الاجتماعية، والثالث من ناحية التفاعلات تشهد دفعـــا مســـتمراً وكثيفاً للتفاعلات فيما بينها، ويستخدم مصطلح النظام الإقليمي العربي للدلالة علـــي ذلك الإقليم الذي يضم وحدات سياسية متماثلـــة ومتقاربـــة في النـــواحي الثقافيـــة والإجتماعية والإقتصادية والتاريخية، تدخل في شبكة معقدة من التفـــاعلات متعـــددة الأغراض والمضامين، أي أن مصطلح النظام الإقليمي العربي لـــيس إشـــارة إلي إقلـــيم جغرافي فحسب وإنما يعكس المصطلح نفسه توجهات السياســـية، نظامـــاً يســـتند إلي التجانس ثقافي فريد ذي عمق حضاري (هلال ومطر، ١٩٨٦، ص ٢٨-٣١).

٥. جيوبوليتيك الطاقة.

ترتبط الطاقة والجغرافيا السياسية ارتباطاً وثيقاً، وقد شكل الوصول إلى مـــوارد الطاقة دوراً رئيسياً في تحديد المنتصرين في حروب القرن العشرين، وخلق تحالفات عالمية جديدة، وكانت تقلبات الأسعار بمثابة حافز أو رادع لسياسات القوى العظمي، ويشهد

القرن الحادي والعشرين تحولات كبرى في خارطة الطاقة الدولية في مجال إنتاج واستهلاك النفط خاصة مع صعود النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، والاكتشافات النفطية الجديد(Pascual, 2015, P.5) ، ولا شك أن التحول في مجال نقل وتسويق الطاقة يضع ضغوط متزايدة على طرق الملاحة البحرية وقد يؤدي إلى نشوب صراع جيوسياسي، على اعتبار أن جيبوليتيك النفط يعني الصراع بين القوى من أجل الفوز باحتياطات النفط والقدرة على نقلها للمستهلك (Verbruggen & Graaf, 2014, P.21).

٦. القوى الإقليمية الصاعدة.

القوة الإقليمية؛ هي الدولة التي تمتلك كلًّا من القوة والقدرة على التأثير داخل حدود إقليمها، والفرق بين القوة المتوسطة التقليدية والصاعدة الإقليمية، هو فكرة امتلاك الدولة القدرة على أن تقود في الأساس، فالقوة الإقليمية الصاعدة تتمتع بتلك المهارة بينما القوة المتوسطة التقليدية تفتقد لعنصر القيادة فيقتصر دورها على تشكيل ائتلافات بالإضافة إلى محاولة الخروج بحلول توافقية وقائمة في الأساس على مبدأ الشراكة لتحقيق مصالح مشتركة (الزواوي، ٢٠١٣، ص٣)، وفي الوقت الذي توجد فيه ثلاث قوى إقليمية صاعدة هي؛ إيران، وتركيا، وإسرائيل، ولكل منها أطماعها الخاصة فيه ولديها وسائل لتحقيقها، لا توجد دولة عربية أو مجموعة عربية موحدة قادرة على قيادة النظام العربي في الوقت الحاضر للوقوف في وجه هذه الأطماع، أو تبني سياسات قادرة على حل مشكلات المنطقة وتحقيق الاستقرار فيها (نافعة، ٢٠٠٦).

منهج الدراسة.

لقد أصبحت الدراسات المستقبلية ضرورية للدول لاعتبارات متصلة بالتطورات المتسارعة والمتلاحقة في العالم الراهن، إضافة إلى أهميتها للمساعدة في عملية صنع واتخاذ القرارات، وترسم التنبؤات صورة تفصيلية لمستقبل التشابكات المختلفة،

وبالتالي يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه الظاهرة الاجتماعية في المستقبل المنظور انطلاقاً من المعطيات المحيطة بها حاضراً وكينونتها ماضياً، في حين يتمثل الإسقاط في ذلك المفهوم، الذي يستعمل في تحليل الدراسات قصيرة المدى لاستنباط التوجهات العامة والعلاقات الكمية المستشفة من مسايرة ماضي الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة والتحليل (جندلي، ٢٠١٧).

نظراً لذلك تعتمد الدراسة على استخدام أسلوب "التنبؤ من خلال التناظر والإسقاط بالقرينة"، وتقوم أساليب التناظر "**method of analogy**" على استخراج بعض جوانب الصور المستقبلية استناداً إلى أحداث أو سوابق تاريخية معينة والقياس على ما حدث في الماضي لاستنباط المستقبل، أما أساليب الإسقاط بالقرينة، فهي تقوم على افتراض أن ثمة ارتباط زمني بين حدثين، حيث يقع أحدهما قبل الآخر عادة، بحيث يمكن التنبؤ بالحدث اللاحق استناداً إلى الحدث السابق (العيسوي،٢٠٠١، ص١٩).

تقسيم الدراسة.

أولاً: العوامل المفسرة لانهيار أسعار النفط .

١. العوامل اقتصادية

٢. العوامل الجيوسياسية.

ثانياً: استشراف مستقبل الدول العربية المنتجة.

١. الاستقرار الداخلي.

٢. الأهمية الاستراتيجية للمنطقة.

٣. القوة الناعمة.

ثالثاً: استشراف مستقبل العلاقات الإقليمية.

١. القوى الإقليمية صِدام أم توافق.

٢. القوى الإقليمية الصاعدة.

رابعاً: استشراف مستقبل النظام الدولي.

١. الأحادية القطبية.
٢. أحادية التعددية القطبية.
٣. نظام دولي بلا أقطاب.

الخاتمة.

التوصيات.

المراجع.

أولاً: العوامل المفسرة لانهيار أسعار النفط

من غير الممكن تفسير ظاهرة تقلب الأسعار على مدى نصف قرن، بالاستناد على عامل واحد، بحيث لا يمكن أن يكون العامل الإقتصادي أو السياسي منفرداً في تفسير الظاهرة، فهناك ارتباط عضوي بين السياسية والاقتصاد، ويعتبر الاقتصاد أدة لتحقيق أهداف سياسية وكلاهما يلعبان دوراً هاماً في تفسير ظاهرة تقلبات أسعار النفط (Pettinger, 2014).

١. العوامل الاقتصادية، تضافرت عدّة عوامل مرتبطة بالعرض والطلب أدّت إلى الانخفاض العالمي لأسعار النفط، من أبرزها: الاكتشافات النفطية الجديدة، والتطوّر التكنولوجي، واستخراج النفط الصخري، ورفض دول أوبك خفض الانتاج، والركود الاقتصادي في أوروبا، وانخفاض معدل النمو في الصين (Olayele, 2014, P.29-30)، وارتفاع انتاج بعض الدول، وعودة إيران للانتاج (2014Tverberg ,)، إلى جانب سيطرة تنظيم "داعش" على حقول النفط في سوريا والعراق، وبيع كميات كبيرة من النفط في الأسواق تقدر ١-٥ مليون دولار يومياً (Verbruggen & Graaf, 2014, P.21).
٢. العوامل الجيوسياسية، تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً عند تفسير انهيار أسعار النفط، فالقوى الدولية كالولايات المتحدة، والإقليمية كالسعودية، تسعى لتحقيق أهداف جيوسياسية بعيدة المدى تهدف لإضعاف منافسيها، وتحقيق مكاسب سياسية.

فالسعودية طالما لعبت دور "المنتج المرجح" الذي يحافظ على توازن أسعار النفط في السوق العالمي من خلال خفض الانتاج بالتوافق مع الدول داخل أوبك وخارجها، غير أن الرياض في الأزمة الأخيرة امتنعت عن القيام بدور المنتج المرجح، واتخذت قراراً في اجتماع أوبيك على عدم الموافقة على تخفيض الإنتاج من أجل تحقيق هدفين: الأول، الضغط على منافسيها الجيوسياسين إيران وروسيا، لتحجيم دور طهران في المنطقة، وتحقيق مكاسب سياسية في الإقليم على المدى البعيد، والثاني، الضغط على منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، من خلال جعل تكلفة انتاجه عالية وغير مربحة، بما يدفعهم باتجاه تراجع الاستثمار في استخراجه، وبالتالي الحد من القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية (Cooper, 2016).

أما الولايات المتحدة، فتسعي لاستمرار الهيمنة على النظام الدولي الأحادي القطبية، من خلال تحقيق هدفين: الأول، السيطرة على انتاج النفط العالمي على المدى البعيد، والانتقال لمستوى المنتج والمصدر الأول للنفط للدول الصناعية، بهدف التحكم باقتصاديات الدول الصاعدة في النظام الدولي (Gasper, 2003)، والثاني، الضغط على الدول المعادية للمصالح الأمريكية، وتأتي في مقدمتها دولياً روسيا، وإقليمياً إيران (Friedman, 2014).

ثانياً: استشراف مستقبل الدول المنتجة

تعتمد الدول المنتجة بشكل أساسي على النفط لتمويل حكوماتها وإدارة اقتصادها بشكل عام، نظراً لذلك يترتب على انخفاض أسعار النفط عواقب سياسية مهمة على استقرار الأنظمة المنتجة للنفط، والأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة، والقوة الناعمة للدول العربية المنتجة.

١. الاستقرار الداخلي.

تؤشر التجربة التاريخية إلى أن الانخفاضات الحادة في أسعار النفط وإن لم تكن العامل الوحيد إلا أنها أدت إلى اضطربات سياسية وتَحَلُل بعض الأنظمة في الدول، وفي هذا الإطار يعتبر زيادة الانتاج النفطي في سبعينات القرن الماضي أحد العوامل الأساسية

في زعزعة الحكم في إيران ومن ثم الإطاحة بالنظام الملكي واستبداله بدولة دينيـــة، وفي الثمانينات أدى انهيار أسعار النفط إلى وضع الاقتصاد السوفيتي تحت الضغط وحالة من الفوضى شكلت بداية انهيار الاتحـــاد الســـوفيتي(Cooper, 2016)، كمـــا أدى انخفاض أسعار النفط في ثمانينات القرن الماضي لأزمة سياسية في الجزائـــر نـــتج عنـــها انخفاض الايرادات وبلغت زروتها في انتخابات فاز بها الإسلاميين ثم الدخول في حـــرب أهلية، وكانت "التحالفات الديمقراطية" في فنزويلا غير قادرة على التعامل مع تبعـــات انخفاض أسعار النفط في أواخر الثمانينيات وحتى التسعينيات، بما مهد الطريق لمجـــيء نظام "هوغو تشـــافيز" (Gause, 2015, P.4)، وانهـــار نظـــام "ســـوهارتو" في اندونيسيا نتيجة لانخفاض أسعار النفط والأزمة المالية الآسيوية في أواخر التســـعينيات، ووقعت اضطرابات سياسية في العاصمة جاكرتا عام ٢٠٠٥ احتجاجاً على رفع الدعم الحكومي عن النفط، ومضاعفة أسعاره (BBC News, 2005).

غير أن التجربة التاريخية لدول الخليج تشير إلى أنها قادرة على تجـــاوز فتـــرات انخفاض الايرادات، واجتازت فعلياً انهيارات أســـعار الـــنفط الكـــبرى في ثمانينـــات وتسعينات القرن الماضي، وحتى في تجربة الجزائر رغم التكلفة الكبيرة إلا انهـــا انتـــهت بالحفاظ على النظام والحيلولة دون السقوط، أما النظام الليبي فسقط عنـــدما كانـــت أسعار النفط مرتفعة إلى مستوياتٍ تاريخية (Gause, 2015, P.4)، وفقـــاً لهـــذه التجربة لدول الخليج إذا ما وضعناها في سياقها التاريخي قبل أكثر من ربع قرن، نخلص إلى نتيجة مفادها أنه ليس من الوارد أن يؤدي انخفاض أسعار الـــنفط إلى اضـــطرابات سياسية، وسقوط الأنظمة في دول الخليج وتغيرها، غير أن السياق الحالي للأزمة النفطية طرأ عليه متغير جديد يتمثل في تغيير قواعد العقد الاجتماعي، بما قـــد يـــدفع باتجـــاه اضطراب سياسي محتمل.

قام العقد الاجتماعي في دول الخليج منذ أن تم اكتشاف الـــنفط، علـــى قيـــام الدولة بتوفير الأمن، ودعم الخدمات الأساسية، وتوفير الوظائف والتعلـــيم والصـــحة، وعدم فرض الضرائب، مقابل الأمن والاستقرار السياسي الـــداخلي، وهـــو مـــا أدى لتجاوز الأزمات وانعدام الاضطرابات فيها (Peterson, 2012, P.3-5)، وقد

أدى انهيار أسعار النفط، وتزايد الانفاق بسبب الأزمات الإقليمية، إلى تقويض أسس العقد الاجتماعي حيث عملت الحكومات على إعادة هيكلة الاقتصاد، وتبني سياسات تقشفية، قائمة على تخفيض النفقات، وتقليل الرواتب، وتخفيض الدعم عن الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء والوقود)، وفرض ضريبة القيمة المضافة من بداية العام ٢٠١٨، والأثر المباشر لهذه الإجراءات ارتفاع تكاليف المعيشة، وتقليل فرص العمل، بما يؤشر ذلك إلى عقد اجتماعي جديد تغيب عنه الخدمات الإجتماعية التي تعتبر ثمن الإستقرار السياسي، مع امكانية رفع المخاطر السياسية والأمنية، وارتفاع احتمالات التوتر والاضطراب السياسي بين المواطنين والحكومة(dun & Bradstreet, 2016, P.2) .

ويوفر التوتر والاضطراب السياسي بيئة حاضنة لعمل التنظيمات المتطرفة مثل "داعش" لتوظيف العنف المتزايد لزعزعة استقرار الدولة، من خلال تجنيد اعضاء جدد، وتأجيج الصراع الطائفي، وتبني الجهاد الاقتصادي، القائم على تنفيذ عمليات ضد البنية الاقتصادية للدولة كخطوط ومحطات النفط (dun & Bradstreet, 2016, P.2-3) .

٢. الأهمية الاستراتيجية للمنطقة.

منذ ثمانينات القرن الماضي شَكل الحفاظ على تدفق النفط من دول الخليج أحد أركان الاستراتيجية الأمريكية، ومثل الدافع الرئيسي وراء أهتمامها وتدخلها لاحداث حالة من توازن القوى والحفاظ على الاستقرار في المنطقة، ومع بداية العِقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأ النفوذ الدولي، والاستقرار الجيوسياسي في المنطقة العربية يشهد تحولات مهمة، في صلبها تراجع أهمية نفط المنطقة في منظور قائد النظام الدولي ممثلاً في الولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى عاملين: الأول امتلاكها احتياطي النفطي الاستراتيجي "SPR" المقدر ٧٠٠ مليون برميل وبامكانها استخدامه في حالات الطوارئ

(Kelanic,2017https://www.foreignaffairs.com/authors/charles-l-glaser&Glaser)

الثاني الاكتشافات النفطية الجديدة، وظهور بلدان جديدة منتجة للطاقة، واستخراج الولايات المتحدة للنفط الصخري، هذه العوامل أدت إلى تغييرات جذرية في جيوبوليتيك "الطاقة" النفط والغاز، وأصبحت الولايات المتحدة المنتج الأول للنفط

في العالم متخطية بذلك السعودية، بموازاة ذلك تمكّنت من اكتشاف كميات ضخمة من الغاز الصخري والشّروع باستخراجها لتصبح الدولة الأولى في العالم امتلاكًا للغاز متخطية بذلك روسيا، بما يوفر لها خيارات لتقليل آثار أي اضطرابات أو انقطاع محتمل في امددات النفط (Arcega, 2015).

ساهم ذلك في تراجع دور وأهمية المنطقة، ولم تَعُد تُشكّل حاجة ماسّة لتأمين احتياجات الولايات المتحدة من المشتقات النفطية، وظهر ذلك بوضوح في تصاعد نفوذ الاتجاه الداعي إلي خفض الانخراط الأمريكي في تلك المنطقة منذ عام ٢٠٠٥، خاصة مع ارتفاع التكلفة المادية والبشرية (Glaser & ic, 2017Kelan)، وتأكد هذا الاتجاه مع وصول إدارة الرئيس باراك أوباما إلي البيت الأبيض، حيث قدرت أن مصالح الولايات المتحدة الرئيسية خلال القرن الحادي والعشرين، تتركز في جنوب وجنوب شرق آسيا، مما دفعها لتطوير استراتيجيتة "اعادة التوازن تجاه آسيا" بدا ذلك واضحاً في تقرير "استدامة القيادة العالمية للولايات المتحدة، أولويات الدفاع في القرن الحاي والعشرين"، والذي نقل مركز ثقل الاستراتيجية الأمريكية إلى شرق آسيا والمحيط الهادي (Department of Defense, 2012, P.2) ، بدلاً من الشرق الأوسط، بهدف مواجهة قوة الصين الصاعدة، ودخلت هذه السياسة حيز الممارسة العملية عِبر سلسلة من المبادرات العسكرية والاقتصادية والتجارية والدبلوماسية، وتحويل قوات وبناء قدرات وتنمية شركات قديمة وبناء شركات جديدة، وترك الانسحاب الأمريكي من المنطقة فراغاً جيوسياسياً، تتصارع القوى الإقليمية لملئه بما انعكس على حالة الاستقرار في المنطقة (جوجنسكي، ٢٠١٣).

ويؤشر الخطاب السياسي والممارسة العملية للإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "ترامب" إلى تغيير في سياساتها العالمية، حيث أشارت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ "سوزان ثورنتون" إلى أن سياسة إعادة التوازن في آسيا استخدمت في ظل إدارة أوباما، وأن الإدارة الحالية سيكون لها سياستها الخاصة، وجاء انسحاب الولايات المتحدة الأحادي من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، ليتسق مع الخطاب السياسي، غير أن ذلك لا يعني أن تتخلى الولايات المتحدة عن

استراتيجيتها في شرق آسيا (Panda, 2017)، ولكنها ستعمل لخلق حالة من التوازن بين سياستها في شرق آسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وتعمل على استعادة العمل باستراتيجية الركائز "pillars" القائم على تعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين في المنطقة، دول الخليج، والأردن، ومصر، وإسرائيل، والحد من تقدم إيران في لبنان وسوريا والعراق واليمن مع تحجيم برنامجها النووي(Indyk, 2015).

وفقاً لهذا المنظور شهدت العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية تحسن ملحوظ خلال الربع الأول من العام ٢٠١٧، بما يؤشر على اعادة تقيم ومراجعة السياسات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية السابقة خلال ولاية "أوباما"، في هذا السياق تمكنت زيارة وزير الدفاع السعودي إلى واشنطن في شهر مارس من استعادة العلاقات مع الولايات المتحدة ونجحت في مناقشة العديد من الملفات Henderson, (2017)، وشكلت زيارة الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" في مطلع شهر ابريل فرصة فى إصلاح العلاقات المصرية الأمريكية مرة أخرى، وتعزيز التعاون والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعدما كانت تدهورت فى ظل إدارة "أوباما"(Zakheim, 2017)، وعبرت الضربة الأمريكية لمطار الشعيرات في سوريا بتاريخ ٦ ابريل عن توجه جديد في السياسة الأمريكية يتباين مع توجه الإدارة السابقة، من خلال العمل على استعادة الردع، والتأكيد على الخطوط الحمراء(Lake, 2017)، بما يؤشر إلى العودة بقوة إلى الشرق الأوسط عبر البوابة السورية، والعمل على كسب ثقة حلفائها في الشرق الأوسط.

وفي مقابل تراجع اهتمام ادارة أوباما في المنطقة، ارتفعت أهميتها من منظور القوى الدولية الأخرى، حيث أصبحت الصين والهند بوصفها الشريك التجاري والاقتصادي الاستراتيجي للدول العربية، مدفوعة باحتياجاتها للطاقة لاستكمال عملية التنمية والصعود في النظام الدولي، وخلال العقِقد الأخير أصبح الجزء الأكبر من نفط الشرق الأوسط بما في ذلك ثلاث أرباع النفط العابر لمضيق هرمز موجه إلى دول آسيا، بما يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول المُصَدرة والمستوردة، ويرفع أهمية المنطقة الجيوسياسية والاقتصادية (International Security Advisory Board, 2014, P.4).

٣. القوة الناعمة لدول الخليج.

مع الوفرة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع الايرادات النفطية، صعدت القوة الناعمة لدولة الخليج، القائمة على استخدام الاقتصاد لتعزيز نفوذها وتأثيرها السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، ظهر ذلك في توظيف المساعدات الانسانسة للتأثير في الأزمات الإقليمية والدولية، وتوظيف المساعدات الاقتصادية والمنح والاستثمارات لدعم حلفائها العرب التي تربطها بهم علاقات ثنائية استراتيجية، من أجل تحقيق أهداف سياسية، وفقاً لهذا المنظور فإن انهيار أسعار النفط وما ترتب عليها من عجز في الموازنة العامة وتبني سياسات تقشفية يؤدي إلى تقويض القوة الناعمة لدول الخليج (Johnson, 2014).

وبدا ذلك واضحاً في إلغاء السعودية لبعض الاستثمارات والمشاريع الحكومية في مصر ضمن خطة ترشيد النفقات المالية، وتأخر حصول المغرب على مِنح التزمت بها قطر السعودية والإمارات والكويت تصل قيمتها إلى ٥ مليارات دولار، كان من المفترض أن يحصل عليها بنهاية عام ٢٠١٦، إلا أن قيمة الهبات التي حصلت عليها لم تتجاوز٢.٧٩ مليار دولار (قنديل، ٢٠١٦)، وتختلف هذه التأثيرات من دولة لأخرى، بالاستناد على مجموعة من العوامل أهمها: حجم الإحتياط النقدي للدولة، ونسبة اعتمادها على النفط في الموازنة العامة، والبعد الطائفي داخلها.

ثالثاً: استشراف مستقبل العلاقات الإقليمية

يترتب على انخفاض أسعار النفط عواقب جيوسياسية على المستوى الإقليمي، من حيث انعكاساته على سياسات القوى الإقليمية الفاعلة، وهل ستؤول هذه السياسات إلى تصادم أو توافق القوى الإقليمية، ومدى انعكاس الأزمة على النظام الإقليمي العربي.

١. القوى الإقليمية صِدام أم توافق.

تؤشر التجربة التاريخية إلى أن انخفاض أسعار النفط أدى في بعض الحالات إلى صراع إقليمي، فقد كان انخفاض الأسعار في ثمانينات القرن الماضي أحد دوافع العراق

الرئيسية لغزو الكويت، وتتشابه بعض التصريحات الصادرة عن إيران مع التصريحات التي اصدرها صدام حسين قبل غزو الكويت، حيث وصف "روحاني" انخفاض أسعار النفط بأنها مؤامرة سياسية من قبل بعض الدول ضدَّ مصالح المنطقة، ورددت أصوات في روسيا هذه الاتهامات، في اشارة واضحة إلى السعودية (Gause, 2015, P.6)، ويقف انخفاض أسعار النفط وراء جميع المناطق الساخنة في العالم حتى تلك الصراعات التي تبدو ذات طابع إثني أو ديني، وعلى اعتبار أن انخفاض أسعار النفط يؤدي لتراجع إيرادات روسيا وإيران، بحيث يشكل عائقاً أمام موسكو لتحقيق مكاسب جيوسياسية، ويؤدي للضغط على الوضع الاقتصادي الإيراني، بما قد يدفع موسكو وطهران لتبني سياسة أكثر عدوانية (The Hidden Consequences of the Oil Crash, 2016).

غير أن البيئة الإقليمية والدولية، الراهنة تؤشر إلى استبعاد حدوث صدام إقليمي نتيجة انخفاض اسعار النفط، لعدة اعتبارت: أي هجوم على دول الخليج سيجابه برد دولي وأمريكي مضاد، كما لا توجد أي قوة إقليمية مهيمنة في المنطقة، ولا توجد أية حدود برية مباشرة بين إيران ودول الخليج، ولا تمتلك إيران القدرة البحرية لشنِّ هجومٍ برمائي عبر مياه الخليج، إلى جانب ذلك غياب الرغبة من قبل اللاعبان الرئيسيان الرياض وطهران للتورط في حرب إقليمية كبيرة ومكلفة، بالإضافة إلى أن منطق الحرب يتنافى مع الخبرة الإيرانية في استخدام الوكلاء لتعزيز النفوذ الإقليمي (Gause, 2015, P6).

في المقابل تؤشر التجربة التاريخية إلى أن انخفاض اسعار النفط وتضرر الدول المنتجة كان دافعاً باتجاه انخفاض حدة التوتر، والتوافق حول استكشاف سبل التعاون من أجل حل الأزمة، فرغم التوترات الجيوسياسية بين السعودية وايران خلال العقود الأخيرة إلا أن انخفاض اسعار النفط في أعوام ١٩٨٦، ١٩٩٧، ٢٠٠٨، دفعهما إلى التعاون في الساحة النفطية في محاولة للحد من انهيار الأسعار (مهدي، ٢٠١٤).

ووفقاً لمنظور توافق القوى الإقليمية من أجل تحقيق مصلحة إقتصادية، وقعت السعودية وروسيا في ٥ سبتمبر ٢٠١٦ مذكرة مشتركة بشأن سوق النفط على هامش قمة مجموعة العشرين في الصين، وأعلنتا أنهما اتفقتا على "العمل معا" لتحقيق استقرار

الأسعار، وتشكيل لجنة سعودية روسية تتولى تحديد الخطوط المطلوبة لاستقرار السوق (Writer Staff, 2016)، واتفقت دول الأوبك ومن ضمنها إيران في اجتماع فينا بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ على خفض الانتاج خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ بمقدار ١.٢ مليون برميل يومياً، وقرر المؤتمرون إنشاء لجنة رصد رفيعة المستوى تتألف من وزراء النفط، بمساعدة من أمانة الأوبك، لرصد تنفيذ الاتفاق (OPEC, 2016 A)؛ تلى ذلك اتفاق بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٦ بين دول الأوبك والمنتجين غير الأعضاء من ضمنهم روسيا، على تخفيض الانتاج النفطي ٥٥٨ الف برميل يومياً ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٧ لمدة ستة (٦) أشهر قابلة للتمديد لمدة (٦) أشهر أخرى، لمراعاة الظروف السائدة في السوق (OPEC, 2016 B).

أثراً فإن انخفاض أسعار النفط بدلاً من يؤدي إلى الصدام في المنطقة، دفع المتنافسين الجيوسياسين إلى التوافق والجلوس سوياً على طاولة المفاوضات والتعاون انطلاقاً من مصلحة اقتصادية بحته، ومن شأن هذا الاتفاق أن يقلل مستوى التوتر الجيوسياسي والطائفي، ويمكن لهذا الوضع أن يفتح نافذة دبلوماسية لتسوية الأزمات الإقليمية الأوسع، في سوريا والعراق واليمن وليبيا.

٢. القوى الإقليمية الصاعدة.

المُدخل الجديد في أزمة انهيار أسعار النفط الحالية أنها جاءت في ظل تراجع النظام الإقليمي العربي بخلاف الأزمات النفطية السابقة، فعلى الرغم من أن النظام الإقليمي العربي مَر بفترات أزمة سابقة، مثل أزمة اليمن في ستينات القرن الماضي، واتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل التي أفضت لخروج مصر من جامعة الدول العربية، والغزو العراقي للكويت، والاحتلال الأمريكي للعراق، إلا أنه كان غالباً ما يتجاوزها ويستعيد جزءاً من حيويته، أما ما يمر به النظام العربي اليوم أشبه بالأزمة بمعنى الوصول إلى حالة من انسداد الأفق (دحمان، ٢٠١٤، ص٨٤).

بيدَّ أنه منذ اندلاع الربيع العربي بدت علامات تآكل وتراجع النظام الإقليمي العربي أكثر وضوحاً، وبدا ذلك واضحاً في انكفاء جامعة الدول العربية وعدم فاعليتها تجاه الأحداث وامكانية رسم مستقبلها، بحيث لم يعد لديها القدرة على ضبط التحولات

الحاصلة في دولها الأعضاء التي تقف على خط احتمالات يقع بين امكانية تفككها أو خروجها من النظام الإقليمي العربي (دحمان، ٢٠١٤، ص٨٧)، اضافة إلى عدم بلورة موقف موحد تجاه الأزمات الإقليمية، والحرب الأهلية المستعرة في سوريا والعراق وليبيا واليمن، وسيرها باتجاه التقسيم والتفتيت على أسس طائفية، وانشغال الانظمة العربية بأزماتها الداخلية (مصطفى، ٢٠١٤)، بما وفر بيئة خصبة لصعود تركيا وإيران وإسرائيل باعتبارها قوى إقليمية الصاعدة، ورؤيتها للأزمات التي ألمت بالنظام الإقليمي العربي باعتبارها فرصة للتأثير في التوازن الإقليمي (**Malley, Sadjadpour, & Taşpınar, 2012**)، وتتبنى القوى الإقليمية الثلاث مشاريع قومية ولديها أطماعها الخاصة والوسائل لتحقيقها.

- تركيا.

تتبنى نظرية "العثمانية الجديدة" بوصفها نظرية جيوسياسية قائمة على أن تكون لاعباً أساسياً في الأراضي التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية بدءاً من شرق أوروبا في البلقان، مروراً بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوقاز(دباغ، ٢٠١٦)، وجاء الخطاب السياسي والممارسة العملية التركية ليتسق مع الرؤية النظرية، فقد صرح وزير الخارجية الأسبق أحمد داود أوغلو قائلاً "إن شرقاً أوسطياً جديداً يولد، سوف تقود تركيا موجة التغيير فيه، وستكون في طليعته، وصاحبة فكر يحدد مستقبل النظام الإقليمي الجديد، فهذه مهمتنا ورسالتنا، وستكون تركيا رائدة هذا النظام، والناطقة باسمه"، و كرر الرئيس أردوغان ، التوجه ذاته، حينما رأي أن "بريطانيا أسست الكومنولث مع مستعمراتها السابقة، فلماذا لا تكرر تركيا زعامتها في الأراضي العثمانية السابقة في البلقان، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطي؟ (سليم، ٢٠١٣، ص٥١).

وتؤشر الممارسة العملية لتركيا على دخول نظرية العثمانية الجديدة حيز التنفيد، عبر توظيف ثورات الربيع العربي لتنفيذ مشروعها والسيطرة على مفاتيح القوة في سوريا وليبيا ومصر (مطر، ٢٠١٥، ص١٣)، كما أن تدخلاتها العسكرية في سوريا والعراق،

وانتقاد "اردوغان" لاتفاقية لوزان التى أدت لترسيم حدود الدولة التركية بالشكل المتعارف عليه حالياً، إلى جانب الخرائط الجديدة التي نشرها التلفزيون التركي، تؤشر إلى سعيها فى السيطرة على المناطق التى كانت تابعة للدولة العثمانية قديماً (Danforth, 2016).

- إيران.

تسعي للعب دور الزعامة الإسلامية في العالم العربي عبر مدخل الصراع الإيدلوجي، والوصول لاتفاقات مع الولايات المتحدة تضمن أمن نظامها ومجال نفوذها الحيوي، وقامت بتعبئة قواها الإقليمة وحلفائها استعداداً لمساومة إقليمية مع القوى الدولية الكبرى، والقوى العربية المحافظة في عملية تعزيز المكانة والنفوذ في النظام الإقليمي (مطر، ٢٠١٥، ص١٣)، وتعمل على الظهور بمظهر الشريك الأساسي في مكافحة تنظيم "داعش" على نحو يساعدها في التحول إلى قطب إقليمي رئيسي (مصدق، ٢٠١٥، ص٦).

- إسرائيل.

لديها مشروع القوّة الإقليمية المُهمينة من خلال إنشاء نظام شرق أوسطي جديد تكون فيه الأقوى اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وفقاً لنظرية المحور والأطراف، وقد عبرت رؤية "شمعون بيريس" لشرق أوسط جديد عن فرضية أساسية اشتراطية وهي أن إرساء نظام اقليمي مرهون بنجاح عملية السلام الإسرائيلية العربية، يليها اقامة مشاريع صناعية اقليمية، ومنظومة أمن إقليمي، ويقوم النظام الشرق أوسطي وفقاً للمنظور الإسرائيلي على تمحور كل المشاريع الاقليمية حول مركزية القوة الإسرائيلية الساعية للهيمنة بوسائل الاقتصاد والسياسة والأمن (الطوخي، ١٩٩٧، ص١٠-١١).

وستجد هذه القوى الثلاث مصلحة في تشكيل نظاماً إقليمياً جديداً تتشاطر فيه مناطق النّفوذ وتتعايش في إطاره (المشاط، ٢٠١٦)، في الوقت الذي لا توجد فيه دولة عربية أو مجموعة عربية موحدة قادرة على قيادة النظام العربي في الوقت الحاضر للوقوف في وجه هذه الأطماع، أو تبني سياسات قادرة على حل مشكلات المنطقة

وتحقيق الاستقرار فيها (نافعة، ٢٠٠٦)، باستثناء مجهود بعض دول الخليج وتحديداً السعودية والإمارات في مواجهة التمدد الإيراني في اليمن وسوريا والبحرين والمنطقة الشرقية في السعودية (Ricks, 2016)، وسعي مصر لمواجهة النفوذ التركي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، حيث مارست القاهرة ضغوط ضد ترشيح تركيا للحصول على مقعد في مجلس الأمن، وعملت على مواجهة نفوذها في البحر المتوسط من خلال عقد الرئيس السيسي قمة ثلاثية مع الرئيسين القبرصي واليوناني للترويج لصفقة توريد الغاز الطبيعي من الحقول الواقعة تحت البحر قبالة سواحل قبرص إلى مصر، وفي ليبيا دعمت "خليفة حفتر" ضد الميليشيات الإسلامية المدعومة من تركيا (Cagaptay & Sievers, 2015).

بيدَّ أن هذه التحركات تأتي في إطار التحرك المنفرد للدولة، مع غياب كامل لمشروع وطني عربي جامع يكون قادر على تجسيد آمال وتطلعات الشعوب العربية، والحفاظ على هويتها، والدفاع عن مصالحها العليا، والتصدى للتحديات التى تواجهها، ومواجهة المشاريع الإقليمية المضادة.

رابعاً: استشراف مستقبل النظام الدولي

شكلت الطاقة أحد العوامل المهمة في تطور النظام الدولي أحادي القطبية الذي نشأ بعد انتهاء الحرب الباردة، بحيث مر في ثلاث مراحل كان لتأمين مصادر الطاقة دوراً مهما في بلورتها، المرحلة الأولى الأحادية القطبية خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ والتي هيمنة فيها الولايات المتحدة على كامل مجريات السياسة الدولية بدون منافس، الثانية مرحلة نظام أحادي التعددية القطبية في الفترة من عام ٢٠٠٠ – ٢٠١٠، وهذا النظام يتضمن قوة عظمى وحيدة وعدداً من القوى الكبرى، ويمكن وصفه بنظام شبه تعددي بقيادة أمريكية، حيث كانت الولايات المتحدة لاعب دولي من بين مجموعة من اللاعبين الرئيسين، المرحلة الثالثة نظام دولي بلا اقطاب، بدءً من العام ٢٠١٠ بحيث تتعدد القوى الفاعلة في النظام الدولي، ولا توجد أي قوة قادرة على فرض الهيمنة على مجريات السياسة الدولية.

١. الأحادية القطبية.

بدأت تظهر أهمية النفط منذ مطلع القرن العشرين، وشكلت دول الخليج المَصدر الأول للطاقة، بما أدى لارتفاع أهمية المنطقة في السياسة الدولية، وباتت الهيمنة علي المطنقة وضبط تفاعلاتها إحدي أهم ركائز القوى الدولية القائدة للنظام الدولي، وشكل التنافس الدولي علي المنطقة الاتجاهات الرئيسية للحرب والسلم طوال القرن العشرين، بقدر ما مثّل نفوذ القائد الدولي في المنطقة الضمانة الرئيسية لاستقرارها الجيوسياسي، خاصة في مواجهة أي اضطرابات داخلية أو أطماع دول الجوار الإقليمي (مالك، ٢٠١٦).

ولعبت الطاقة خلال العِقد الأخير من القرن العشرين دوراً في تحديد بنية النظام الدولي، فقدرة أي قوة دولية على التحكم في مصادر الطاقة يسهم في تحديد خريطة القوى العالمية، وفقاً لهذا المنظور أصبحت قضية ضمان أمن الطاقة والسيطرة على امدادات "النفط والغاز" منذ بداية تسعينات القرن الماضي مكون أساسي في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، بهدف استدامة الهيمنة على النظام الدولي ومنع أي منافس جديد أو محتمل من منافستها على قمة النظام الدولي، ظهر ذلك على التوالي في وثيقة "التخطيط الدفاعي للسنوات ١٩٩٤-١٩٩٦" الصادرة عام ١٩٩٢، ووثيقة "مشروع القرن الأمريكي الجديد" عام ٢٠٠٠، ووثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٢، في هذا الإطار يمكن فهم الحرب على العراق وأفغانستان (Gasper, 2003)، وظهرت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة على السياسة العالمية في ظل غياب منافسين حقيقين وقد أتاح ذلك مجالاً أكبر لها للمناورة وللمشاركة في قضايا دولية لا تتطابق بالضرورة مع مصالحها الوطنية، وفرضت سيطرتها على التفاعلات الدولية وضبطت قواعد حركتها بما يحقق فرض سيطرتها على النظام الدولي، من خلال توظيف مجلس الأمن الدولي لخدمة مصالحها ومصالح الغرب، بدءً من التدخل العسكري في حرب تحرير الكويت في ١٩٩١، والتدخل في الصومال ١٩٩٣، ثم في البوسنة والهرسك في ١٩٩٥، والحرب على أفغانستان في عام ٢٠٠١، ثم احتلال العراق ٢٠٠٣ (عِلْوي، ٢٠١٥).

٢. نظام أحادي التعددية القطبية.

بدأت الولايات المتحدة منذ بداية القرن الحادي والعشرين تدرك صعود الصين والهند كقوى عالمية جديد منافسة، مدفوعة بمزيج من النمو الاقتصادي المرتفع، والبعد الديمغرافي للنمو السكاني السريع، وتطوير القدرات العسكرية، بما يحدث تحولات جيوسياسية في بنية النظام الدولي خلال فترة ١٥-٢٠ سنة قادمة (National Intelligence Council's, 2004, P.47-54)، وعلى الرغم من هذه التحديات إلا الولايات المتحدة توقعت استمرار هيمنتها على النظام الدولي وريادتها العالمية، على اعتبار تفوقها في المجالات الاقتصادية التكنولوجية والعسكرية والسياسية، وعدم وجود دولة قادرة على منافستها في ذلك (National Intelligence Council's, 2004, P.17-8, 34).

غير أنها منذ العام ٢٠٠٨ أصبحت أكثر إدراكاً لماهية المتغيرات الدولية، والإقرار بوجود عملية تحول سريع في انتقال الثروة العالمية والقوة الإقتصادية من الغرب إلى الشرق، وأن النظام الدولي الذي تم تدشينه بعد الحرب الباردة سيشهد تغيير جذري بسبب صعود القوى الناشئة (الصين، والهند، وروسيا)، وسيكون النظام الدولي في عام ٢٠٢٥ نظام متعدد الأقطاب تكون فيه الولايات المتحدة الفاعل الأكثر قوة، وتلعب دوراً رئيسياً في الأحداث العالمية، ولكن كواحد من بين العديد من اللاعبين الدولين(National Intelligence Council's, 2008, P.V-2).

ويؤشر ذلك إلى أن العِقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهدت بداية تراجع نظام القطبية الأحادية، القائم على الهيمنة الأمريكية المطلقة على السياسية الدولية، لينتقل النظام الدولي إلى نظام أحادي التعددية القطبية الذي يتضمن قوة عظمى وحيدة وعدداً من القوى الكبرى "Major"، وهذا الوضع يمكن وصفه بنظام شبه تعددي بقيادة أمريكية "US Led Quasi – Multipolar" (Huntington,1999, P.36)، وتعتبر الولايات المتحدة خلال هذه الفترة القوى العظمي الوحيدة في العالم، غير أن الأحادية

هنا لا تعني هيمنة دولة واحدة على النظام، ولكن تعني هيمنة منظومة كاملة هي المنظومة الرأسمالية التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وتقودها الولايات المتحدة عبر شبكة واسعة من المؤسسات الدولية، وأن هذه المراكز المتعددة ذات التوجه الرأسمالي تمثل مجموعة ينتفي فيها توقع أو استعداد أي منها لاستخدام القوة العسكرية في علاقاتهم ببعضهم البعض وفقاً لما أسماه "كارل دويتش" مجتمع الأمن التعددي(Buzan, 1991, P.436-437) ، ويتسق مع ذلك أن القوى الكبرى الصاعدة (الصين، وروسيا، والهند) خلال هذه الفترة لن تتحدى أو تعمل بشكل جذري على تغيير النظام الدولي القائم، بل تعمل على تطوير قدراتها الذاتية، وتكييف سياساتها الاقتصادية والسياسية مع الوضع القائم (National Intelligence Council's, 2008, P.84-94).

أدركت الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أن تغيير موازين القوى العالمية وإعتماد الدول الصاعدة في صعودها على القوة الإقتصادية، سيؤدي إلى صراع شديد على مصادر الطاقة خلال الـ ١٥ سنة القادمة (National Intelligence Council's, 2008, P.63)، ظهرت بوادر الصراع في سيطرت الصين في مايو ٢٠١٤ على حقول الفط في جزر "باراسيل" المتنازع عليها، بما أدى إلى وقوع حوادث متعددة بين البحرية الفيتنامية والصينية، وأيضاً ضم روسيا إلى شبه جزيرة القرم والصراع في أوكرانيا، أوقفت روسيا شحناتها من الغاز إلى أوكرانيا في يونيو ٢٠١٤، وشكل ذلك دافعاً قوياً لتركيز الغرب على استراتيجية الطاقة للحد من صعود القوى الناشئة في النظام الدولي، فقد اعتماد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فرض عدة عقوبات على قطاع الطاقة في روسيا، في محاولة، لتزع سلاحها من الطاقة (Verbruggen & Graaf, 2014, P.21).

في ذات السياق عملت الولايات المتحدة لأن تصبح المنتج الأول للنفط الصخري، وتخفيض اسعار النفط عالمياً للضغط على روسيا وإيران لاضفاء مزيداً من الصعوبات الاقتصادية والاعباء الاضافية على الاقتصاد الروسي (Friedman, 2014)، ومنذ عام ٢٠١١ زادت انتاج النفط بنحو ٣ مليون برميل يومياً وقد أدت هذه الزيادة إلى

جانب الزيادة في إنتاج النفط الكندي بنحو مليون برميل يوميا إلى حدوث مزيداً الاضطرابات النفطية (U.S. Oil & Gas, 2014) ، والضغط على المنافسين والسيطرة على انتاج النفط العالمي على المدى البعيد، والانتقال لمستوى المنتج والمصدر الأول للنفط للدول الصناعية، بهدف التحكم باقتصاديات الدول الصاعدة في النظام الدولي.

٣. نظام دولي بلا أقطاب.

حدث تحول في رؤية الولايات المتحدة للنظام الدولي، مدفوعة بإراكها لمتغيرات توزيع القوة العالمية، بحيث يتعاظم وزن آسيا في الاقتصاد والسياسة العالميين، وبحلول عام ٢٠٣٠ تتجاوزت أميركا وأوروبا مجتمعتين، اعتماداً على الدخل القومي الإجمالي، وحجم السكان، والإنفاق العسكري، والاستثمار التقني، وستكون الصين وحدها أكبر اقتصاد في العالم، متجاوزة حجم اقتصاد الولايات المتحدة، في الوقت الذي يرجح أن تستمر اقتصادات أوروبا واليابان وروسيا في انحداراتها البطيئة نسبياً(National Intelligence Council's, 2012, P.15).

وتؤشر الخبرة التاريخية إلى أن تراجع الوزن الاقتصادي للقوة المهيمنة في النظام الدولي يؤدي ظهور نظام دولي جديد، وفي هذا السياق فإن تراجع الوزن الاقتصادي للولايات المتحدة يتشابه مع تراجع الوزن الاقتصادي لبريطانيا أواخر القرن ١٩ والذي أدي إلى ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، فالتغيير في طبيعة القوة يؤدي إلى التغيير في مواقع الدول في سُلم القوى العالمي، وينتج عنها تغير في بنية النظام الدولي، وتُقر الولايات المتحدة بأن نظام الأحادية القطبية قد انتهى، ولكن لن تكون هناك قوة مهيمنة على النظام الدولي بشكل منفرد حتى ٢٠٣٠، وتقترح تعاون مع القوى الأخرى بشكل عام، والصين بشكل خاص، لمواجهة التحديات التي تواجه النظام الدولي (National Intelligence Council's, 2012, P.18,46,98 & 116).

يؤشر ذلك إلى إقرار الولايات المتحدة بأن نظام أحادية التعددية القطبية الذي لعبت فيه دوراً رئيسياً في الأحداث العالمية كواحد من بين العديد من اللاعبين الدولين قد انتهي، يتزامن مع ذلك إعادة تموضوع قوى دوليه صاعدة ولكنها غير قادة على

التغير الجذري في بنية النظام الدولي، نظراً لذلك فإن النظام الدولي الراهن يعتبر نظام بلا أقطاب "Non-Polarity"، بحيث تتعدد القوى الصاعدة، ولا توجد أي قوة قادرة على فرض الهيمنة على السياسة الدولية (Serfaty, 2011, P.8)، ويُعبر الواقع الجيوسياسي الدولي الراهن إلى الاضمحلال النسبي في القوة العسكرية، والاقتصاد، والسياسة، والنفوذ الأمريكي، يتزامن ذلك مع وجود مراكز قوى أكثر بكثير من الدول، اغلبها ليس دولاً قومية بل منظمات إقليمية وعالمية وشركات غير حكومية وميليشيات، اضافة إلى العولمة، جميع هذه العوامل تتحدى سلطة الدولة وتفقدها ميزة احتكارها للقوة، وتعزز من وجود نظام دولي بلا أقطاب (Haass, 2008, P.44-56).

وفقاً لهذا المنظور لم تعد الولايات المتحدة قادرة على احكام هيمنتها بشكل كامل على مجريات السياسة الدولية، وعلى من الرغم من تحدي روسيا والصين هيمنة الولايات المتحدة في النظام الدولي، في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، كتدخل روسيا في جورجيا وأكرانيا "جزيرة القرم"، وبداية تحدي النفوذ والتدخل الأمريكي في مجالها الإقليمي الحيوي، كخطوة في بداية استعادة دورها ونفوذها في النظام الدولي، ثم تجاوز دورها المحيط الإقليمي لينتقل إلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط، من أجل تعزيز وجودها كفاعل دولي وهو ما بدا واضحاً في تدخلها العميق في الأزمة السورية، ودعم ايران تكنولوجياً وعسكرياً وكذلك في المحافل الدولية، كذلك دخول الصين مع الولايات المتحدة في انشطة صراعية لها ابعاد اقليمية في كل من كوريا، وفيتنام، وتايون، في الحالة الكورية كان هناك تدخل مباشر في المعارك، وفي الحالة الفيتنامية كان هناك حرب بأسلوب غير مباشر من خلال وكلاء، أما تايون فلا زالت الصين تنظر لها باعتبارها جزء من إقليمها، إضافة إلى سعيها للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، إلا أن روسيا والصين ما زالتا غير قادرتين على فرض ارادتهما على مجريات السياسة العالمية (محمد، ٢٠١٥، ص١٤-١٥).

ويُشكل نظام اللاقطبية مرحلة انتقالية تهيئ البيئة الدولية للتحول في بنية النظام الدولي باتجاه نظام متعدد الأقطاب، إذ ستشهد المرحلة القادمة مزيداً من الجرأة الصينية

والروسية في تحدي الولايات المتحدة، والعمل على تأكيد حقها في الامتيازات الاقتصادية والسياسية والنفوذ الأمني في مناطقها(National Intelligence Council's, 2017, P.54-56)، وقد تستمر المرحلة الانتقالية للنظام الدولي حتى عام ٢٠٥٠، مدفوعة بالتحول الكلي في النظام الاقتصادي العالمي من الغرب إلى الشرق، حيث تسيطرة مجموعة (E7) على التوالي (الصين، الهند، البرازيل، اندونيسيا، المكسيك، روسيا، تركيا) على الاقتصاد العالمي بدلاً من دول مجموعة (G7) (أمريكا، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ايطايا، اليابان)، وتكون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة من العالم الغربي في المرتبة الثالثة بعد الصين والهند في سلم الاقتصاد العالمي (PWC, 2015, P6-12)، بما يؤدي إلى تغير في بنية النظام الدولي على اعتبار أن تراجع الوزن الاقتصادي للقوة المهيمنة في النظام الدولي يؤدي ظهور نظام دولي جديد، فالتغيير في طبيعة القوة يؤدي إلى التغيير في مواقع الدول في سُلم القوى العالمي، وينتج عنها تغير في بنية النظام الدولي (National Intelligence Council's, 2012, P.vi).

الخاتمة.

اظهرت الدراسة أن الأزمة الأخيرة لانخفاض أسعار النفط وبخلاف الأزمات السابقة تركت تداعياتها على الدول العربية المنتجة، والعلاقات الأقليمية، وبنية النظام الدولي، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعود انهيار أسعار النفط إلى مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية، وبينما ترتبط العوامل الاقتصادية بالعرض والطلب، الذي أثر فيه مجموعة من المتغيرات ذات علاقة بالتطور التكنولوجي، والاكتشافات النفطية الجديدة، واستخراج النفط الصخري، وارتفاع انتاج بعض الدول وعودة أخرى إلى السوق، والركود الاقتصادي العالمي، وسيطرة التظيمات المتطرفة على حقول النفط، ترتبط العوامل الجيوسياسية في سعي القوى الدولية والإقليمية، لتحقيق

أهداف جيوسياسية بعيدة المدى تهدف لإضعاف منافسيها، وتحقيق مكاسب سياسية.

- تجاوزت الدول العربية المنتجة للنفط أزمات انخفاض الأسعار خلال القرن الماضي وتمكنت من الحفاظ على الاستقرار الداخلي، بيدَّ أن الانهيار الحالي لأسعار الفط، طرأ عليه ثلاث متغيرات جديدة: الأول، تَغيير قواعد العقد الاجتماعي، بما قد يدفع باتجاه اضطراب سياسي محتمل، تعمل التنظيمات المتطرفة على استغلاله لزعزعة استقرار الدولة، الثاني تراجع الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في منظور القوة القائد للنظام الدولي خلال ولاية إدارة "الرئيس أوباما"، لكن في المقابل ارتفعت الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة في منظور القوى الدولية الصاعدة (الصين، وروسيا، والهند)، وتؤشر الممارسة العملية لإدارة "ترامب" إلى تبني سياسات تتباين مع سياسات الإدارة السابقة، بحيث تم استعادة العمل باستراتيجية الركائز "**pillars**" القائمة على تعزيز العلاقة مع الحلفاء العرب، الثالث، تراجع القوة الناعمة لدول الخليج القائمة على استخدام الاقتصاد بشكل مساعدات ومنح واستثمارات لتعزيز تأثيرها السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، فقد أدى انهيار اسعار النفط وما ترتب عليها من عجز في الموازنة العامة وتبني سياسات تقشفية إلى تقويض القوة الناعمة لدول الخليج، وبدا ذلك واضحاً في تراجع المساعدات والاستثمارات في حالة مصر، والمغرب، والأردن.
- انخفاض أسعار النفط وما ترتب عليها من أضرار دفع المتنافسين الجيوسياسين إلى التوافق بدلاً من الصِدام، والجلوس سوياً على طاولة المفاوضات والتعاون انطلاقاً من مصلحة اقتصادية بحته، ومن شأن هذا التوافق أن يقلل مستوى التوتر الجيوسياسي والطائفي، ويمكن لهذا الوضع أن يفتح نافذة دبلوماسية لتسوية الأزمات الإقليمية الأوسع، في سوريا والعراق واليمن وليبيا، غير أن الأزمة الحالية لانخفاض أسعار النفط جاءت في ظل متغير جديد لم يكن متوفراً في الأزمات السابقة، يتمثل في تراجع النظام الإقليمي العربي، في مقابل صعود

قوى إقليمية جديدة تملك مشاريع قومية، وتحاول أن تسعى لإعادة رسم توازن القوى في الإقليم.

- شكلت الطاقة أحد العوامل المهمة في تطور النظام الدولي أحادي القطبية الذي نشأ بعد انتهاء الحرب الباردة، بحيث مر في ثلاث مراحل كان لتأمين مصادر الطاقة دوراً مهما في بلورتها، الأولى الأحادية القطبية؛ هيمنة فيها الولايات المتحدة على كامل مجريات السياسة الدولية بدون منافس، الثانية مرحلة نظام أحادي التعددية القطبية؛ وتضمن قوة عظمى وحيدة وعدداً من القوى الكبرى، ويمكن وصفه بنظام شبه تعددي بقيادة أمريكية، حيث كانت الولايات المتحدة لاعب دولي من بين مجموعة من اللاعبين الرئيسين، الثالثة نظام دولي بلا اقطاب، بحيث تتعدد القوى الفاعلة في النظام الدولي، ولا توجد أي قوة قادرة على فرض الهيمنة على مجريات السياسة الدولية، في الوقت الذي تتم فيه عملية تحول سريع في انتقال الثروة العالمية والقوة الإقتصادية من الغرب إلى الشرق، مع تراجع المكانة الاقتصادية والتأثير السياسي للولايات المتحدة، ويُشكل نظام اللاقطبية مرحلة انتقالية تهيئ البيئة الدولية للتحول في بنية النظام الدولي باتجاه نظام متعدد الأقطاب، هذه المرحلة قد تستمر حتى عام ٢٠٥٠، مدفوعة بالتحول الكلي في النظام الاقتصادي العالمي من مجموعة (G7) إلى مجموعة (E7)، على اعتبار أن تراجع الوزن الاقتصادي للقوة المهيمنة يؤدي إلى التغيير في مواقع الدول في سُلم القوى العالمي، وينتج عنها تغير في بنية النظام الدولي.

التوصيات:

١. يتعين على الدول العربية المنتجة للنفط تنمية الهياكل الاقتصادية، والإلغاء التدريجي لسياسات الدعم الاجتماعي المكلفة، مع مراعاة وضع برامج عمل لمواجهة تردّدات إجتماعية واضطرابات سياسية محتملة.

٢. ينبغي على الدول العربية الإعتراف بأن النظام الإقليمي العربي في حالة تراجع وتآكل، وعليهم بلورة أفكار جديدة حول نظام عربى جديد يعبر عن الأوضاع الجديدة فى المنطقة، ويستند إلى رؤية استراتيجية، تتضمن مقوماتهم البشرية والاقتصادية والعسكرية، والتكنولوجيا، وتكون قادرة على منافسة القوى الإقليمية الصاعدة.

٣. يجب على الدول العربية العمل على تجديد وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة، باعتبارها القوى العظمى الأولى خلال الـ ٣٠ عام القادمة، في المقابل ينبغي بناء وتعزيز العلاقات على كافة المستويات مع القوى الاقتصادية الصاعدة في النظام الاقتصادي العالمي (الصين، الهند، اندونيسيا، البرازيل، روسيا، المكسيك).

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استشراف التداعيات الجيوسياسية لتقلبات أسعار النفط، على ثلاث مستويات رئيسية، الأول الدول العربية المنتجة للنفط، والثاني العلاقة بين القوى الإقليمية، والثالث بنية النظام الدولي، وفي هذا السياق تسعى الدراسة إلى توضيح العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسياسية باعتبارها عوامل مفسرة لتقلبات أسعار النفط، وتعمل على استشراف الآثار الجيوسياسية على الدول المنتجة مع الأخذ بعين الاعتبار المُدخلات الجديدة كتراجع نظرية العقد الاجتماعي، وتراجع أهمية المنطقة في منظور القوة الدولية القائد للنظام الدولي.

وفي ذات السياق تسعى الدراسة لاستشراف الأثار المحتملة لتقلبات أسعار النفط على العلاقة بين القوى الإقليمية، وهل تدفع الأزمة باتجاه الصدام أم التوافق، مع الأخذ بعين الاعتبار المُدخلات الجديدة كتراجع النظام الإقليمي العربي، وظهور قوى إقليمية صاعدة تسعى لإعادة صياغة توازن القوى الإقليمي.

كما تعمل الدراسة على استشراف مستقبل النظام الدولي في ظل تقلبات أسعار النفط، على اعتبار أن السيطرة والتحكم في مصادر الطاقة شكل أحد العوامل الرئيسية

في تحديد خريطة القوى العالمية خلال القرن العشرين، وكذلك شكّل مكون رئيسي في استراتيجية الولايات المتحدة، بعد انتهاء الحرب الباردة بهدف استدامة الهيمنة على النظام الدولي ومنع أي منافس جديد أو محتمل من منافستها على قمة النظام الدولي.

الكلمات الدالة: الجيوسياسية، النظام الدولي، النظام الإقليمي، القوى الصاعدة، النفط.

The Geopolitical Consequences of Oil Price Volatility "A forward-looking Vision"

Abstract:

This study aims at looking forward at the geopolitical consequences of oil price volatility on three key levels; oil-producing Arab countries, the relationship between the regional powers and the structure of the international system.

In this context, the study seeks to explain the relation between economic and political factors as they are explanatory to the oil price volatilities and works on exploring the geopolitical effects on the producing countries, taking on consideration the new inputs, such as the retreat of Social Contract theory and the retreat of the region's stature in the view of the international force leading the international regime.

In the same context, the study seeks to anticipate the potential effects of oil price volatilities on the relationships between the regional powers and if the crisis pushes toward conflict or agreement, taking on consideration the new inputs, such as the retreat of the regional Arab regime and the emergence of new, rising regional powers that seek to change the regional power balance.

The study also works on anticipating the future of the international regime in the light of oil price volatilities, since controlling power resources was one of the main factors that formed the international power map during the 20th century and was a main component in the United States' strategy after the Cold War to keep its domination on the international system and prevent potential competitors.

Keywords: geopolitical, international regime, regional regime, rising powers, oil.